الرياض في الحديث

تصنيف

الإمام الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي

المتوفى سنة ٤٠٩هـ

رحمه الله تعالى

قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه

علي حسن علي عبد الحميد

دار عمار

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٢١٣
از
الازدي • الحافظ عبد الغني بن سعيد
الرباعي في الحديث/الحافظ عبد الغني بن
سعيد الازدي ، تقديم علي حسن علي
عبد الحميد • - عمان : دار عمار
للنشر ، ١٩٨٨ •
(٣٢)ص
ر. آ (١٩٨٨/٢/٥٠)
١ الحديث - علوم آ - العنوان
ب - علي حسن علي عبد الحميد «تقديم»
تمت الفهرسة بمعرفة مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

دار عمّار
الأردن - عمّان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
ص.ب ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٣٧

الطابعون
جمعية عمال المطابع التعاونية
هاتف ٣-٦٣٧٧٧١ - ص.ب ٨٥٧
عمان - الأردن

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الربا في الحديث

تصنيف

الإمام الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي
المتوفى سنة ٤٠٩هـ
رحمه الله تعالى

قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه

علي حسن علي عبد الحميد

دار عمار
عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

[مقدمة التحقيق]

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينُه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهدِهِ الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هاديَ له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد قال الحافظ الإمام أبو بكر الحازمي في «العُجالة» (ص٣) ما نصُّه:

«اعلم أنَّ علم الحديثِ يشتملُ على أنواعٍ كثيرةٍ تَقْرُبُ من مئةِ نوعٍ، وكلُّ نوعٍ منها علمٌ مستقلٌّ، لو أَنْفَقَ الطالبُ فيه عُمُرَه لما أدركَ نهايتَه».

ولقد ذكر ابنُ الصلاح في «مقدّمته» المشهورة خمسةً وستينَ

نوعاً، وتَّممها السيوطيُّ في «التدريب» إلى ثلاثة وتسعين نوعاً.

وذكر الحافظُ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٣٣) أنَّه قد أوصلها إلى الزيادة على المئة نوع!لكنَّه ـ رحمه الله ـ توفي قبل أن يكتب شيئاً من هذه الأنواع الزائدة، لكنَّه قال في «نكته»:

وقد ذكر شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حفص البُلقيني منها في «محاسن الاصطلاح» له خمسة أنواع.

قلتُ: فقد قال البُلقيني في «محاسنه» (ص٦١٥):

واعلم أنَّ من جملة الأنواع التي ينبغي إلحاقها بما سبق؛ رواية الصحابة بعضهم عن بعض.

وكان ينبغي أن يوضع عند رواية الأقران أو فيه، لكنْ بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، واقتضى الحالُ أن يُذكر هنا، فنقول من الزيادة:

النوع السادس والستون: رواية الصحابة بعضهم عن بعض.

قلتُ: ثم أورد ـ بعد كلامٍ له ـ ثلاثة أحاديث في إسنادها أربعةٌ من الصحابة، وهذه الأحاديث الثلاثة هي جميعاً الأحاديثُ

التي أوردها الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي في رسالته «الرباعي في الحديث»، وهي هذه الرسالةُ النافعة التي أُقدِّمها للقُرَّاء الكرام مُحَقَّقَةً مضبوطةً.

وهي - على وجازتها - معروفةٌ عند المحدِّثين، مشهورة بينهم، تناقلوها بالسماع والإجازة، وذكروها في مصَنَّفاتهم، مثل ابن خير في «فهرسته» (ص٢١٩)، وابن جابر الوادي آشي في «برنامجه» (ص٢٦٧)، وابن رُشَيْد الفِهْري في «ملء العيبة» (٢ / ٣٢٢).

وذكرها غيرُ واحدٍ من مُتَرْجمي المصنِّف رحمه الله.

وقد بيَّن السيوطي في «التدريب» (٢ / ٣٨٧) أنَّ عددَ هذه الأحاديث ثلاثةٌ، بخلاف ماقد يفهمُه البعضُ من ذِكْرِ المصنف في آخر رسالته، حيث قال:

«وممَّا اجتمع فيه أربعةٌ رأَوْا رسولَ الله ﷺ، وكلُّ واحدٍ منهم وَلَدُ صاحبه . . .»[1]!

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣ / ١٢):

---

(١) وكذا ذكر هذا الجزء السخاوي في «فتح المغيث» (٣ / ١٦١)، والكَتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٩٩).

«وقد جمع الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي جُزْءاً في الأحاديث المسلسلة بأربعة من الصحابة، وجملةُ ما فيه أربعةُ أحاديث[1]، وجمع ذلك بعده الحافظ عبد القادر الرُّهاوي[2]، ثم الحافظ يوسف بن خليل[3]، فزاد عليه قَدْرَها، وزاد واحداً خماسيًّا[4]، فصارَتْ تسعة أحاديث . . .».

قلتُ: ولم نقف إلا على رسالة الحافظ عبد الغني، بالرغم من أنَّها أقدم هذه الرسائل، ولعلَّ الرسالتين الباقيتين موجودتان في بعض الخزائن الزاخرة بالكتب الخطيَّة، والله أعلم.

وقد طُبِعَتْ هذه الرسالةُ ـ قَبْلُ ـ في مجلَّة الجامعة السلفية في الهند، المجلد السادس عشر، العدد الثالث / جمادى الأولى سنة

---

(١) وهذا خلاف ما في «الجزء»، وكذا خلاف كلام السيوطي!!

(٢) المتوفى سنة (٦١٢هـ)، ترجمته في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢ / ٨٢).

(٣) المتوفى سنة (٦٤٨هـ) ترجمته في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢ / ٢٤٤).

(٤) انظره بسنده في «تدريب الراوي» (٢ / ٣٨٧) للسيوطي.

١٤٠٤هـ، بتحقيق الأخ الفاضل محمد عزيز شمس[١].

وقد آثَرْتُ إعادةَ طبعها بتحقيق جديد[٢] للفوائد الكثيرة التي وقفتُ عليها في القراءة والبحث، وسيراها القارئُ في تضاعيف مقدمة هذه الرسالة وتعليقي عليها.

وفي الختام:

أسأل الله العليَّ الأعلى أَنْ ينفع بها، وبسائر مؤلَّفاتي وتحقيقاتي، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

وكتبه

أبو الحارث علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري

عفا الله عنه

---

(١) وقد التقيت به قبل عامٍ تقريباً في بعض أروقة جامعة أم القرى في مكة، نفع الله به، آمين.

(٢) بخاصة بعد أن نسختُها بخطّ يدي في مجلس واحد عن مخطوطة فيض الله ـ تركيا رقم (٢٦١ / ٣) من مصوّرات معهد المخطوطات (حديث: ٢٦٣) وذلك في رحلتي الثانية إلى القاهرة.

ولم أثقل الحواشي باختلاف النُّسخ، مكتفياً بالتنبيه على أخطاء طبعة «مجلة الجامعة السلفية»، و«محاسن الاصطلاح»!

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

موجز ترجمة المصنف

● هو الحافظ عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بِشْر الأزْدي المصري.

● ولد في سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مئة.

● نشأ في بيت علم ودين، فكان أبوه فَرَضِيَّ مصر في زمانه.

● سمع من مشايخ عدَّة، أشهرهم أبو الحسن الدارقطني، وحمزة بن محمد الكِناني، وغيرهما.

● حدَّث عنه عدد كبير من أهل العلم، منهم: رَشَأ بن نظيف، وأبو إسحاق الحبَّال، وأبو عمر بن عبد البرِّ إجازةً، وغيرهم.

● مصنفاته كثيرة، أشهرها:

١ ـ المؤتلف والمختلف، وقد طبع سنة (١٣٢٧هـ).

٢ ـ مشتبه النسبة، طبع سنة (١٣٢٧هـ) مع الكتاب السابق.

٣ ـ الغوامض والمبهمات، حقَّقه الأخ محمد عزيز شمس، ولم يُنشر بعد.

٤ ـ الأوهام التي في «المدخل» للحاكم، حقّقه الأخ مشهور حسن ونشرته مكتبة المنار ـ الزرقاء.

وغيرها، فلتنظر في «تاريخ التراث العربي» (١ / ٥٤٨ ـ ٥٥٠).

● ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٢٦٨ ـ ٢٧٣)، وفيه مصادر ترجمته.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

قرأتُ على القاضي الفقيهِ أبي محمد عبد الله بن القاضي أبي الفضل عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل العُثْماني الدِّيباجي، قرأتُ على الشيخِ الفقيهِ أبي الحسن علي بن المُشَرّف بن المُسَلّم الأنماطي في السادس والعشرين من ذي القعدة سنة تسع[1] وخمس مئة، قال: أخبرنا الشيخُ أبو زكريَّا[2] عبدالرحيم بن أحمد بن نَصْر البُخاري بمصرَ ـ رحمه الله ـ إجازةً، قال: سمعتُ أبا محمد عبد الغني بن سعيدٍ الأزْدي[3] قال:

(سمعتُ أبا الحسن علي بن عمر الحافظ)[4] ـ رحمه الله ـ

---

(١) كذا في «المخطوطة» ووقع في المطبوع: سبع!

(٢) وقع في «المخطوطة»: أبو بكر حدثنا عبد الرحيم. قلت: وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٢٥٧).

(٣) هذا إسنادٌ صحيح لغيره، رجاله كلُّهم ثقات معروفون، سوى الأنماطي، فلم أجد له ترجمة فيما عندي.

لكنَّه مُتابَعٌ بالإسناد الذي أورده ابنُ خير في «فهرسته» (ص٢١٩)، فهو به صحيحٌ، ولله الحمد.

(٤) هو الحافظ الدارقطني المشهور، توفي سنة (٣٨٥هـ) رحمه الله،

يقـول: سمعتُ أبـا محمد الحسن بن أحمد بن صالح السَّبيعي[1] يقولُ: قَدِمَ علينا حَلَبَ الوزيرُ أبو الفَتْح الفضلُ بن جعفر بن محمد ابن الفُرات، فتَلَقَّاهُ أهل البلدةِ[2]، وكنتُ[3] فيهم، فقيلَ له أني من أصْحـاب الحديثِ، فقال (لي)[4]: تعرف[5] إسناداً اجْتَمَعَ فيه أربعـةٌ من أصحابِ رسول الله ﷺ، كلُّ واحدٍ منهم يَرْوي عن صاحبه؟ فقلتُ: نعم، وذَكَرْتُ له حديثَ السائبِ بن يزيدَ، عن حُوَيْطِب بن عبد العُزَّى، عن عبد الله بن السَّعْدي، عن عُمر بن الخطاب رضي الله عنه في العِمالَةِ، فقال لي: صدَقْتَ، وعَرَفَ لي ذلك، وصارَتْ لي به منزِلَةٌ[6] عنده.

ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٤٤٩)، وفيه مصادر ترجمته.

وسقط ما بين القوسين من «المحاسن».

(١) تصحفت في «المخطوطة» إلى: السننعي!

(٢) في «المحاسن»: البلد.

(٣) تصحفت في «المخطوطة» إلى: وكتب!

(٤) سقطت من «المحاسن».

(٥) في «المحاسن»: أتعرف، وفي «المخطوطة»: إسناد!

(٦) في المطبوعة السلفية: وصارت لي به مِنَنٌ له عنده!! وهو تصحيفٌ ظاهرٌ، والصوابُ ما أثبتُّه تَبَعاً لما في «المحاسن»، وكذا في «تاريخ بغداد» (٧ / ٢٧٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٢٩٨)، وغيرهما. =

قال الشيخُ أبو محمد عبد الغني بن سعيدٍ رحمه الله :

ثمَّ تَتَبَّعْتُ مثلَ ذلك مما لم يذكره[1] السَّبيعيُّ ، فوجدْتُ حديثاً يرويهِ نُعَيْمُ بن هَمَّار[2]، عن المِقدام بن مَعْدي كرب، عن (أبي)[3] أيُّوبَ ،عن عوْفِ[4] بن مالكٍ ،في الأمر بالطاعةِ والوَصاةِ بكتاب الله عزَّ وجلَّ .

وفي «المخطوطة» : فصارت .

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣ / ٩٥٤) بعد أن ساق هذا الخبر:

«هذه الحكاية سمعها الحافظ عبد الغني بن سعيد من الدارقطني» .

قلت : يُشير إلى النصِّ الوارد في هذه الرسالة .

(١) في المطبوعة السلفية : يذكر! وفي «المخطوطة» : السنعي !

(٢) في «المحاسن» : هبَّار.

قلت : كِلاهُما صوابٌ ، وقد علَّق البُلْقيني عليه بقوله : ويُقال : هبَّار، ويُقال : هدَّار، ويُقال : خَّمار.

وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص٥٦٥ ـ تحقيق عوَّامة) .

وانظر «الإكمال» (٢ / ٥٥٠) لابن ماكولا .

(٣) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة السلفيَّة .

(٤) فوق هذا الاسم في «المخطوطة» اسمٌ آخرُ وهو «عروة» ومعه حرف (خ) . قلت : أي إن ذلك في نسخة أخرى .

ووجدْتُ أيضاً حديثاً آخَرَ (اجتمع)[1] فيه أربعُ نسوةٍ كلُّهن قد رَأَيْنَ رسول الله ﷺ، وكلُّ واحدةٍ منهنَّ عن صاحِبَتِها.

روى ذلك الزُّهْري، عن عُروة بن الزُّبير، عن زَينب بنت (أبي سَلَمة، عن حَبيبة بنت أُمِّ حبيبة، عن أُمِّها أمِّ حبيبة، عن زينب بنت)[2] جحش، في[3] فتح رَدْم يأْجوجَ ومأْجوجَ.

---

(١) زيادة من «المخطوطة».

(٢) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة السلفية.

(٣) بدلاً منه في «المخطوطة»: عن.

● فأمَّا الحديث الأول:

فحدَّثَناهُ حمزةُ بن محمد الكِنانيُّ، قال: أخبرنا أحمدُ بن شُعيب، قال: أخبرنا كَثيرُ بن عُبَيد، قال: حدَّثنا محمد بن حَرْب، عن الزَّبيديِّ، عن الزُّهْريِّ[1]، عن السَّائب بن يَزيدَ، أنَّ حُوَيْطِب ابن عبد العُزَّى أخبره أنَّ عبد الله بن السَّعْدي أخبره أنَّه قدِمَ على عُمر بن الخطَّابِ[2] رضي الله عنه ورحمهُ في خلافةِ عمر، فقال له

---

(١) سقط «عن الزهري» من «المخطوطة»، وتصحفت دال «الزبيدي» إلى راء!

(٢) إسناده صحيحٌ، وأحمد بن شُعيب هو الإمام النَّسائيُّ، وقد أخرج هذا الحديثَ في «سننه»[٢] (٥ / ١٠٣).

والحديث أخرجه البخاري (٧١٦٣)، وأبو داود (١٦٤٧) و (٢٩٤٤)، وأحمد (١ / ١٧ و ٢١ و ٤٠ و ٥٢)، وابن خزيمة (٢٣٦٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٦٢٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ق ٨٨/أ)، من طرق عن السائب به.

ورواه مسلم (١٠٤٥) من طرق، ليس في إحداها ذكر حُوَيطب، وكذا الطبراني في «الأوسط» (رقم: ١٥١٥).

ووهم المِزِّي في «تهذيب الكمال» (٧ / ٤٧٠) فعزى رواية حُويطب لمسلم، ثم رأيتُ البُلقينيَّ قد تابعه في «محاسنه» (ص٦١٨).

وانظر لزاماً «تاريخ بغداد» (٧ / ٢٧٣)، و «النكت الظِّراف» (٨ /

عُمر: أُخْبِرْتُ أنك تَلي[1] من أعمالِ الناس أعمالاً، فإذا أُعطيتَ العِمالةَ رَدَدْتَها؟! فقلتُ: بلى[2] فقال عُمر: فما[3] تريدُ إلى ذلك؟ فقال: إنَّ لي أفراساً وأعبُداً، فأنا[4] بخير، وأُريدُ أنْ يكونَ عملي صَدَقةً على المُسلمين، قال عمرُ: فلا تفْعَلْ، فإني كنتُ أردتُ مثلَ الذي أرَدْتَ، كان رسولُ الله ﷺ يُعطيني[5] العطاءَ، فأقولُ: أَعْطِهِ أفقرَ مني، فقال رسولُ الله ﷺ:

«خُذْهُ، تَمَوَّلْهُ، أو تَصَدَّقْ به[6]، وما جاءَك الله (عزَّ وجلَّ)[7] من هذا المالِ من غير تَشَوُّفٍ[8] ولا سائلٍ، فخُذْهُ، وإلا[9] فلا تُتْبِعْهُ نَفْسَك».

= ٣٩)، و«فتح الباري» (١٣ / ١٥٣).

(١) في «المحاسن»: تسأل.

(٢) في «المخطوطة»: فقال: بلى يا عمر.

(٣) في «المحاسن»: ما.

(٤) في «المحاسن»: وأنا.

(٥) في «المخطوطة»: يعطي.

(٦) قُلِبَتا في «المحاسن»!

(٧) في «المحاسن» بدلاً من هذا: به.

(٨) في «المطبوعة»: تشُّرف!

(٩) في «المخطوطة»: وما لا.

● وأمَّا الحديثُ الثاني:

فحـدَّثَنـاه أبو أحمدَ الحُسين بن جَعْفر بن محمد السَّعْدي، قال: حدَّثنا عليُّ بن سَعيد[1] بن بَشير، قال: حدَّثني مُعاوية بن صالح الأشْعَري وأيُّوب بن إسحاق، قالا: حدَّثَنا إبراهيمُ بن أبي العبَّاس السَّامِريُّ، قال: حدَّثنا محمد بن حِمْيَر، عن بَحير[2] بن سَعْد، عن خالد بن مَعْدان، عن كَثير بن مُرَّة، عن نُعَيم بن هَمار، عن المِقْـدام بن مَعْـدي كَرِب، عن أبي أيوبَ، عن عَوْف بن مالـك[3]، قال: خرج علينـا رسـولُ الله ﷺ وهو مَرْعوبٌ مُتَغَيِّرٌ

---

(١) تصحف في «المحاسن» إلى: سعد! وكذا في «المخطوطة».

(٢) تحرف في «المحاسن» إلى: يحيى! وفي «علل ابن أبي حاتم» (٢ / ٤٦٩) إلى: بجير!

(٣) السعـدي شيخ المصنف لم أجد له ترجمة، ومحمد بن حمير هو السَّليحي صدوق، وباقي رجاله ثقات.

لكنَّ السعـدي متابَعٌ بالإسناد الذي ذكره المصنف بعده عن شيخه أحمد بن إبراهيم، وهو ثقةٌ مترجَم في «تاريخ بغداد» (٤ / ١٧). =

اللونِ، فقال:

«أَطيعوني ما دُمْتُ فيكم، وعليكُم بكتابِ الله عزَّ وجلَّ، فأحِلُّوا حَلالَه، وحَرِّموا حَرامَه».

قال الشيخُ أبو محمد عبدُ الغني: حدَّث به سليمانُ بن عبد

والحديث أخرجه تمَّام في «فوائده» (٦ / ١١١ / ١ ـ ٢) من طريق معاوية بن صالح به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٤٦٩)، والطبراني في «الكبير» (١٨ / ٣٨)، وفي «مسند الشاميين» (١١٨٩)، من طريق محمد بن حرب عن بحير بن سعد به.

وقال المنذري في «الترغيب» (١ / ٢١ ـ صحيحه):

«رواه الطبراني في «الكبير» عن أبي أيوب الأنصاري، ورواته ثقات».

قلت: كذا قال، وإنما هو عن أبي أيوب عن عوف بن مالك.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١ / ١٧٠)، وقال:

«ورجاله موثَّقون».

وقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال:

«هذا حديث باطل».

وتعقَّبه شيخنا في «الصحيحة» (١٤٧٢) بقوله:

«ولم يظهر لي وَجْهُ بطلانه، مع ثقة رجاله»!

قلتُ: خاصة أن له شاهدين أوردهما شيخُنا حفظه الله، وتكلم على أسانيدهما، فهذا دليل على ثبوت الحديث لا بطلانه، وبالله التوفيق.

الـرحمن أبو أيوب عن مُعاويةَ بن صالحٍ، وهذا يدخُلُ في روايةِ الكبارِ عن الصِّغارِ.

حدَّثَناه أبو بكرٍ أحمدُ بن إبراهيمَ بن أحمد بن محمد بن عَطِيَّة ابن زياد بن مَزْيَد[1] بن عبد الله البَهيّ[2] مولى مُصْعَب بن الزُّبَيْر الأسَدي، قال: حدَّثنا أبو أيُّوبَ سُليمان بن حَذْلَم، قال: حَدّثنا سليمان بن عبد الرحمن، قال: حدَّثنا معاويةُ بن صالحٍ، قال: (حدَّثني إبراهيمُ بن أبي العباس)[3] قال حدثني محمدُ بن حِمْيَر، عن بَحير بن سَعْد، عن خالدِ بن مَعْدان، عن كَثير بن مُرَّة، عن نُعَيْم ابن هَمَّار، عن المِقْدام بن مَعْدي كَرِب، عن أبي أيُّوبَ الأنْصاري، عن عَوْفِ بن مالكٍ، قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ بالهَجير وهو موعوكٌ، فقال:

«أطيعوني ما كُنْتُ بين أَظْهُرِكُمْ، وعليكم بكتابِ الله عزَّ وجلَّ، أَحِلُّوا حلالَه، وحَرِّموا حرامَه»[4].

---

(١) كذا في «المطبوعة» وفي «المخطوطة»: مرثد، وفي ترجمته من «تاريخ بغداد» (٤ / ١٧): يزيد.

(٢) ووقع في «المخطوطة»: عن عبد الله بن البهي!

(٣) ما بين القوسين ساقط من «المخطوطة».

(٤) وقد تقدم تخريجه، وإسناده حسن.

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

● وأما الحديث الثالث:

فحَدَّثنا به حمزة بن محمد، قال: أخبرنا أحمدُ بن شُعَيب، قال: أخبرنا[1] عُبَيد الله بن سَعيد ـ يعني أبا قُدامة ـ قال: أخبرنا سُفْيان ـ وهو ابن عُيَيْنَةَ ـ عن الزُّهري، سمعتُه يقولُ: عن عُروةَ، عن زينب، عن حَبيبة، عن أُمِّها أمِّ حبيبةَ، عن زينبَ بنت جَحْشٍ، قالت: انتبهَ رسولُ الله ﷺ يوماً مُحْمَرًّا وجهُهُ، وهو يقولُ: «لا إله إلا الله»، ثلاث مرَّات:

«ويلٌ للعربِ، من شرٍّ قد اقتَرَبَ، فُتِحَ اليومَ من رَدْمِ يأجُوجَ ومأجوجَ مثلُ هذا»، وعقَدَ سفيانُ عَشْراً سواءً.

قلت: يا رسولَ الله! أنَهْلِكُ وفينا الصالحونَ؟ قال:

«نعم؛ إذا كَثُرَ الخَبَثُ»[2].

---

(١) في «المخطوطة»: (وقال: وحدثنا عبيد الله..)!

(٢) إسناده صحيح، أحمد بن شعيب هو النَّسائي، وقد أخرجه في «سننه الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (١١ / ٣٢٢). =

. . . . . .

= وقد أشار البلقيني في «المحاسن» إلى هذا بقوله:

«وأما النسائي فأخرجه في التفسير [يعني من «سننه الكبرى»] عن عبيد الله بن سعيد.

وهي الطريقة التي رواها بها الحافظ عبد الغني».

قلتُ: ثم قال البُلقيني رحمه الله مُفَصِّلاً الكلام على هذا الحديث:

«واعلم أن الحديث بذكر الصحابيَّات الأربع خرجه مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة:

فأمَّا مسلم، فخرَّجه في الفتن [٢٨٨٠] من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وسعيد بن عمرو الأشعثي، وزهير بن حرب، وابن أبي عمر: أربعتُهم عن سفيان بن عُيَيْنَة بالسند المتقدم.

وأمَّا الترمذي فخرَّجه في الفتن [٢١٨٨] من حديث سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وغير واحد، كلهم عن سفيان بن عُيَيْنة. وقال:

حسنٌ صحيح.

ثم قال الترمذي:

روى معمر هذا الحديثَ عن الزُّهري، ولم يذكر: عن حبيبة.

وأمَّا النَّسائي . . . [وذكر ما تقدَّم عنه].

وأمَّا ابن ماجة فأخرجه في الفتن [٣٩٥٣] من حديث أبي بكر بن أبي شيبة به.

وخالف هؤلاء مالكُ بنُ إسماعيل، وعَمْرو الناقد، فَرَوياه عن سفيان =

قال الشيخُ أبو محمَّد: اجتَمَعَ في هذا الحديث زوجتانِ من أزواجِ النبي ﷺ - وهما أُمُّ حبيبةَ وزينبُ بنتُ جَحْشٍ - وربيبتان من ربائبِ رسولِ الله ﷺ: إحداهُما زينبُ بنتُ أم سَلَمَةَ، وهي بنتُ أبي سَلَمة عبدِ الله بن عبد الأسد المَخْزومي، والأخرى حبيبةُ بنتُ أُمِّ حبيبةَ، وهي بنتُ عُبَيدِ الله بن جَحْشٍ الذي تَنَصَّرَ

ابن عُيَيْنَة عن الزهري بإسقاط حبيبة.

وطريق مالك خرَّجها البخاري [٧٠٥٩]، وطريق الناقد خرَّجها مسلم [٢٨٨٠].

وخالفَ سفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ جمهورُ الرواة عن الزهري، فرواية عقيل وابن أبي عتيق وشُعيب - وهذه الثلاثة في البخاري - ويونس وصالح - وهاتان في مسلم - ليس في شيء منها ذِكر حبيبة» اهـ.

قلتُ: وهذا تفصيلٌ جيِّدٌ، وانظر «تحفة الأشراف» (١١ / ٣٢٢).

والحديث قد رواه أيضاً الحميدي (٣٠٨) من طريق سفيان به.

وأخرجه أحمد (٦ / ٤٢٨ و ٤٢٩) من طريق الزهري به، دون ذِكر حبيبة.

وأخرجه ابن حبان (١٩٠٦ - موارد) من طريق سفيان به، إلا أنَّه لم يذكر زينب بنت جحش.

وقد نبَّه الحافظ ابن حجر في هامش النسخة على احتمال سقوطها من السند. والله أعلم.

بأَرضِ الحبشَةِ [1].

قال الشيخُ أبو محمد عبدُ الغنيِّ بن سعيدٍ: ومما اجْتَمَعَ فيه أربعةٌ رأَوْا رسولَ الله ﷺ، وكلُّ واحدٍ منهم وَلَدُ صاحبِهِ، وهم: أبو عَتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق بن أبي قُحافة [2].

آخر كتاب «الرباعي»

---

(١) كذا قال سفيان فيما قاله الحُمَيْدي في «مسنده»، وأبو نعيم في «مستخرجه»، والترمذي في «سننه»، وانظر «الفتح» (١٣ / ١٢).

(٢) قال الإمام ابن حبان في «ثقاته» (٣ / ٣٦٦):

«محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، الذي يُقال له: أبو عتيق، له من النبي ﷺ رؤيةٌ: أبو قحافة، وابنه أبو بكر، وابنه عبد الرحمن بن أبي بكر، وابنه أبو عتيق محمد بن عبد الرحمن، وليس هذا لأحدٍ من هذه الأمة غيرهم».

قلتُ: وهذا متعقَّبٌ بما قاله الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٩ / ٣١٢)، فراجعه لزاماً.

وانظر «الاستيعاب» (١٠ / ٣٨)، و«أُسد الغابة» (٤ / ٣٢٧) و(٥ / ٢٠٨)، و«الوافي بالوفيات» (٣ / ٢٢٠)، و«العقد الثمين» (٢ / ١٠٢)، و«بغية أهل الأثر» (ص١٦)، وغيرها.

ولم يذكر أيٌّ من هذه المصادر حديثاً لهؤلاء الأربعة في هذا النَّسَق، فلعلَّ المصنِّف لم يُرِدْ حديثاً، وإنما أراد التنبيه على اجتماعهم. والله أعلم.

الحمدُ لله وحده، وصلى الله على سيِّدنا محمد نبيِّه، وآلِهِ الطاهرينَ، وسلَّم تسليمًا، وحسْبُنا الله ونِعْمَ الوكيلُ[1].

(١) فرغتُ من التعليق على هذه الأحاديث الثلاثة في ثلاثة مجالس من ثلاثة أيام آخرها يوم الجمعة ٢٠ صفر / ١٤٠٧هـ، فالله أسألُ القَبولَ والتيسير، إنه سميعٌ مجيبٌ.

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفهـــــرس

مقدمة التحقيق ٥
موجز ترجمة المصنف ١١
بداية الرسالة ١٣
الحديث الأول ١٧
الحديث الثاني ١٩
الحديث الثالث ٢٣
خاتمة الرسالة ٢٧
الفهرس ٢٨

التنضيد والمونتاج
مكتبة الحسن للنشر والتوزيع
عمان ـ ص.ب (١٨٢٧٤٢)